PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**26-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Government makes difficult decision by increasing prices of drugs costing less than EGP 30 by 20%**
PAGE:	**14**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Hayam Abdel Hafez**

بعد قرار رفع أسعار الأقل من ٣٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪

الحكومة تشرب «الدواء المر»

«مجاهد»: ندرس القرار منذ فترة طويلة.. وهدفنا توفير جميع الأدوية

«الطويلة»: الحفاظ على صناعة الدواء مع أزمة ارتفاع سعر الدولار.. خطوة مهمة

هيام عبدالحفيظ

رفعت الحكومة مؤخراً أسعار الدواء المصرى الأقل من ٣٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪ مؤكدة ان هذا الارتفاع فى صالح المواطن المصرى مؤكدين ان بعض الأدوية اصبحت نادرة الوجود فى الصيدليات بسبب احجام شركات الأدوية عن تصنيعها نظراً لتدنى سعرها.

فى البداية أكد الدكتور خالد مجاهد المتحدث باسم وزارة الصحة ان تحريك أسعار الأدوية سيعمل على توافرها فى الأسواق بشكل كامل ولن تحدث أى أزمات، مشيراً إلى ان وزارة الصحة ومجلس الوزراء يدرسون هذا القرار منذ فترة طويلة مؤكداً أن هدف قرار الزيادة هو توفير جميع الأدوية منخفضة السعر التى كانت ناقصة فى السوق المحلية والتى كان البديل لها أدوية مستوردة مرتفعة الأسعار.

اكد مجاهد ان القرار يفرض على الشركات سرعة تنفيذ القرار الخاص بمنظومة تتبع الدواء «الباركود» وذلك خلال عام مع مراقبة صارمة من قطاع الصيدلة لتنفيذ القرار كما يلزم الشركات بتوفير المستحضر بكميات تكفى السوق واذا لم يتم الالتزام سيتم سحب ترخيص المستحضر من تداوله فى مصر، وشدد مجاهد على ان هذا القرار سيتم تطبيقه بحسم ولن يسمح لأحد بتجاوز هذه الزيادة وسيتم تشديد الرقابة على الصيدليات ومحاسبة أى مسئول.

من ناحية أخرى أكد على عوف رئيس الشعبة العامة للأدوية بالغرف التجارية ان ازمة الدواء كانت تحتاج إلى حلول سريعة من الحكومة خاصة انها مشكلة قديمه سببها التسعيرة الجبرية التى كانت تطبق منذ ٢٠ عاماً إلى وقتنا الحاضر فى الوقت الذى ارتفع خلاله سعر الدولار الذى يتم التعامل به لتصنيع الدواء واستيراد مكوناته فسعر أى سلعة يتحرك بمجرد تحرك أسعار الدولار ولكن رغم ذلك استمر سعر الدواء ثابتاً فى مصر وهو الأمر الذى اسفر عنه تحمل شركات انتاج الدواء للخسارة فالشركات هي التى تتحمل تكاليف الانتاج الخاصة بالأدوية فى ظل أزمة الدولار التى تؤدى إلى تكبد شركات الدواء خسائر فادحة لأنها تستورد المواد الخام بالدولار.

وأشار عوف إلى ان الزيادة فى أسعار الدواء لا تمس الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة فهى زيادة لا تتجاوز ٢٠٪ من المعدل الذى كان عليه سعر الدواء أى لا تشكل فارقا كبيرا اضافة إلى كونها تساهم فى تخفيف أزمة الدواء الذى تناقص بصورة كبيرة خلال الفترة الماضية وهو الأمر الذى اضطرت الحكومة إلى تحريك أسعار بعض الأدوية.

من جانبه أكد الدكتور صبرى الطويلة رئيس لجنة صناعة الدواء بنقابة صيادلة مصر أن قرار تحريك الاسعار قرار جرىء لافتاً إلى ان نقابة الصيادلة بذلت جهداً كبيراً فيه وسعينا مع كل أصحاب القرار فى الدولة للحفاظ على قطاع صناعة الدواء فى ظل ارتفاع سعر الدولار ونقص بعض أصناف الأدوية الحيوية والحساسة.

وأشار الطويلة إلى أن مصر تستورد معظم المواد الخام والمواد المغذية لصناعة الدواء، من الخارج بما يوازى أكثر من ٩٠٪ من حجم صناعة الدواء مؤكدا ان المكونات الخاصة لصناعة الدواء والتى تبلغ ٣٦ مليار جنيه وهو ما يعنى خسارة شركات الدواء الوطنية المستوردة للمواد الخام فى ظل هذه الأزمة ولذلك فقرار زيادة سعر الدواء كان ضرورياً جداً.

وأضاف رئيس لجنة صناعة الدواء بنقابة الصيادلة انه رغم أن قرار زيادة سعر الدواء قد يعطى قبلة الحياة لشركات الدواء الوطنية لكننى اوصفه بقرار النقاط الانفاس لافتا إلى ان هذا القرار يحتاج إلى إعادة النظر فى البعد الاجتماعى والاقتصادى الخاص به وبالنسبة للناحية الاقتصادية فالزيادة التى خرجت لبعض الأصناف تبدأ من جنيهين وصولا إلى ٦ جنيهات وهى لا تضيف ولا تقدم أى مكاسب اقتصادية لبعض الأصناف من شركات قطاع الأعمال التى لم يتحرك سعرها منذ ٢٠ عاما مقارنة بالتكلفة الفعلية التى تتحملها هذه الشركات، علاوةعلى وجود أصناف دوائية زاد سعرها بفعل هذا القرار لم تكن فى حاجة لزيادتها.

وأكد الطويلة أنه يجب مساندة شركات الدواء الوطنية «قطاع الأعمال» التى خسرت الملايين وتضاءل إنتاجها خلال السنوات الأخيرة.

من جانبه قال الدكتور محيى الدين عبيد نقيب الصيادلة إن قرار مجلس الوزراء برفع أسعار الأدوية سيؤدى إلى رفع هامش ربح الصيدلى على جميع الأدوية التى تقررزيادتها ، وذلك بما يناسب القانون ٤٩٩ لعام ٢٠١٢، مؤكدا أن ذلك حق لجميع الصيادلة.

وأوضح أن هامش الربح سيرتفع لتلك الأدوية بعد رفع سعرها، حيث سيكون ٢٥٪ للأدوية المصنعة محليا و١٨٪ للأدوية المستوردة، مؤكدا أن تلك الزيادة جاءت بالاتفاق بين كل من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة وغرفة صناعة الأدوية.

وشدد على أن القرار يصب فى مصلحة المريض المصرى الذى عانى فى الفترة الأخيرة عدم توافر هذه الأدوية، واضطر إلى شراء بدائلها المستوردة ذات السعر المرتفع والجميع كان يعلم هذا.

وزضاف أن القرار يأتى محاولة صادقة لإنقاذ صناعة الدواء المصرى التى كادت تتوقف بسبب الخسائر التى ترتبت على ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية التى عانينا منها خلال الفترة الماضية، ومازلنا نعانى، والتى تمثل ما يقرب من ٨٠٪ من مدخلات صناعة الدواء فى مصر.

وشدد نقيب الصيادلة على أن صيادلة مصر ينتظرون من وزارة الصحة والإدارة المركزية للشئون الصيدلية إلزام شركات الأدوية التى زاد سعرها بتنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩ والذى ربط زيادة سعر الدواء بزيادة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى، لافتا إلى أن تنفيذ هذا القرار يأتى بمثابة رفع الظلم الذى تتعرض له ما يقرب من ٧٠ ألف صيدلية منتشرة فى كل أرجاء مصر، وتمثل خط الدفاع الأول عن صحة المريض المصرى.

وأشار إلى أن هامش ربح الصيدلى الذى تقدمه له الشركات منذ سنوات طويلة لم يزد رغم ازدياد الأعباء الواقعة على الصيدليات فى ظل ارتفاع الايجارات والرواتب والمرافق المختلفة.